



فجوة مميتة:

الالتزامات تجاه مرض السل مقابل واقع مرض السل

تقرير للمجتمعات حول التقدم المحرز نحو الإعلان السياسي للأمم المتحدة بشأن مكافحة مرض السل والدعوة إلى العمل لسد الثغرات في أهداف مرض السل

دعوة للعمل

هذا الشعور أشد ما يكون داخل المجتمعات، حيث يؤدي المرض إلى الوفيات والمعاناة. تم إعداد تقرير فجوة مميتة من خلال المدخلات المكثفة من المجتمعات المتضررة من مرض السل والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. ويقدم التقرير أدلة وتجارب لستة مجالات رئيسية للعمل. وبناءً على النتائج، ندعو - بصفتنا مجتمع الأشخاص المتأثرين بمرض السل والمجتمع المدني الأوسع المشارك في الاستجابة لمرض السل - الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بصفتها الأطراف الموقعة على الإعلان السياسي للاعتراف بالتوصيات التالية باعتبارها أولوياتنا. وندعو أيضًا إلى تمويل هذه الأولويات وتنفيذها ورصدها وتقييمها على المستوى القطري، مع المشاركة الهادفة للمجتمعات المتأثرة بمرض السل والمجتمع المدني ومنحها العدالة الاجتماعية الأوسع نطاقًا في كل خطوة.

نصدر هذه الدعوة إلى التحرك للمطالبة بالعدالة الاجتماعية في الاستجابة لمرض السل. ورغم أنه مرض يمكن الوقاية منه والشفاء منه، إلا أنه يؤدي بحياة 4000 شخص كل يوم، من بينهم 700 طفل. ونحرص على أن يكون للمجتمعات المتأثرة بمرض السل والمجتمع المدني صوت في هذا الصدد. وأن يوجد فهم لواقعنا وأولوياتنا. وأن يتم إنقاذ الأرواح.

في عام 2020، قادت وفود المجتمع المدني الثلاثة إلى مجلس شراكة دحر السل (المجتمع المتأثر، والمنظمات غير الحكومية في البلدان المتقدمة، والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية) مشاورات واسعة بين أعضائها وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من أكثر من 60 بلدًا، وأسفرت عن تقرير بعنوان فجوة مميتة: التزامات مرض السل مقابل واقع مرض السل. ويوثق تقرير المجتمعات كيف أنه - بعد عامين من اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن السل والإعلان السياسي بشأن مكافحة السل - توجد فجوة كبيرة بين الأهداف التي أقرها رؤساء الدول والحكومات، والنتائج المحققة ويكون



ندعو رؤساء الدول إلى قيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات في المجالات التالية:

1 الوصول إلى جميع الناس من خلال الوقاية من مرض السل وتشخيصه وعلاجه وتقديم الرعاية لمرضاه

بتحديد أهداف وطنية طموحة وذات أطر زمنية محددة لمرض السل للوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي، وتنفيذها من خلال الخطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السل وخطط التنفيذ والميزانيات وأطر الرصد والتقييم.

ندعو على وجه التحديد إلى التالي:

- أهداف وطنية لمكافحة مرض السل تتسم بالقوة والسياق المحدد وعدم قابليتها للتغيير، ومدعومة بخطط وأطر عمل متوافقة وتخصيص الموارد اللازمة
- الاستراتيجيات المبتكرة والمجتمعية للعثور على 3 ملايين شخص "مفقودين" مصابين بمرض السل
- الاستراتيجيات الموجهة والممولة والمراعية للأشخاص لتلبية احتياجات الفئات الرئيسية والفئات الضعيفة من السكان المصابين بمرض السل
- الاعتراف بالسل المقاوم للأدوية كأزمة صحية عامة تتطلب الوصول الشامل إلى الأنظمة السريعة للتشخيص الجزيئي والأدوية عن طريق الفم؛ وتوفير كل إجراءات التشخيص والعلاج مجاناً لمستخدمي الخدمة؛ والتضامن الصحي العالمي، مع وضعها في مكانة مركزية في جدول أعمال مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك مجموعة العشرين
- إعطاء الأولوية لتدخلات مرض السل عند الأطفال، مع توسيع نطاق تتبع المخالطين داخل الأسر، وتطوير التشخيص والعلاج الملائم للأطفال وإتاحة الوصول إليه
- الترويج لبرامج السل / فيروس نقص المناعة البشرية المتكاملة على جميع المستويات، مع التركيز على توسيع نطاق النُهج الأسرية للعلاج الوقائي من السل لتحقيق تغطية العلاج الوقائي من السل بنسبة 100% للبالغين والمراهقين والأطفال، بما في ذلك المخالطين المنزليين غير الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وانتقلت بالكامل إلى نظم العلاج الوقائي من السل قصيرة الأجل المعتمدة على ريفابنتين وريفامبسين.

ندعو على وجه التحديد إلى التالي:

- مبادئ حقوق الإنسان (على النحو المنصوص عليه في إعلان حقوق الأشخاص المصابين بالسل)¹⁶³ وأن تكون العدالة الاجتماعية من الأسس غير القابلة للتفاوض عليها لجميع الاستجابات لمرض السل على جميع المستويات
- يجب أن تحظى المجتمعات المتضررة من مرض السل والمجتمع المدني بدور قيادي في جميع المراحل في عمليات تنفيذ تقييم المجتمع والحقوق ونوع الجنس و خطة العمل واستراتيجية الحد من الوصم الخاصة بالبلدان ورصدها ومراجعتها، كجزء من الالتزام الوطني بتعزيز أنظمة مجتمع السل
- تقييمات المجتمع والحقوق ونوع الجنس وخطط العمل واستراتيجيات الحد من الوصم التي تعطي الأولوية للفئات الرئيسية والفئات الضعيفة من السكان المصابة بالسل لتكون شرطاً مسبقاً لبلد يقدم طلباً لتمويل مكافحة السل لتقديمه إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وإلى الجهات المانحة الأخرى والحصول على منحة منها
- تنفيذ التوصيات العشرين للدول الواردة في تفعيل الاستجابة لمرض السل القائمة على حقوق الإنسان.¹⁶⁴
- إنشاء وتعزيز شبكة وطنية من الأشخاص المصابين بالسل، ومشاركتها الهادفة في جوانب إدارة الاستجابة الوطنية للسل.

2 جعل الاستجابة لمرض السل قائمة على الحقوق ومنصفة وخالية من الوصم، مع جعل المجتمعات في صميم الإجراء

يستكمل كل بلد يعاني من عبء مرض السل المرتفع، قبل نهاية عام 2022، مجتمع سل وإجراء تقييم للحقوق والنوع الاجتماعي وتقييم وصمة مرض السل، على أن يتبع ذلك وضع خطة عمل وطنية للمجتمع والحقوق والمساواة بين الجنسين واستراتيجية للحد من الوصم وتمويلها ورصدها وتقييمها. وينبغي استخدام الاستراتيجية كخطة رسمية لتنفيذ العمل بشأن المجتمع والحقوق والقضايا المتعلقة بنوع الجنس في الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السل.

تسريع تطوير الأدوات الجديدة الأساسية والوصول إليها للقضاء على السل

3

بالوقوف، قبل اليوم العالمي لمكافحة السل (24 مارس) 2021، عن استخدام جميع وسائل التشخيص والأدوية ونماذج الرعاية القديمة أو الضارة (بما في ذلك الأنظمة القائمة على الحقن والفحص المجهرى باستخدام اللطاخات)، للجميع - بغض النظر عن موقع الشخص أو هويته أو وضعه الاقتصادي - وفقاً لإرشادات منظمة الصحة العالمية. وبدلاً من ذلك، توسيع نطاق الوصول إلى خيارات أحدث وأكثر أماناً وأسرع، والتتبع السريع لتطوير الأدوات الجديدة المبتكرة ذات الأولوية، بما في ذلك: لقاح يسهل الوصول إليه؛ واختبار سريع وسهل الاستخدام وفي نقطة الرعاية؛ وعلاجات أقصر وأقل عرضة للآثار الجانبية لجميع أشكال السل. وكذلك تمويل البحوث التشغيلية والتنفيذية اللازمة لتحسين نتائج علاج السل للجميع.

ندعو على وجه التحديد إلى التالي:

- دعوة شركات الأدوية لإزالة أي حواجز تتعلق بالتكلفة لإدخال خيارات علاج أحدث وأكثر أماناً وأسرع لتسهيل التخلص بصورة تدريجية وفوراً من علاجات السل الضارة
- الدعم المستمر لمرفق الأدوية العالمي التابع لشراكة دحر السل لتوفير أدوية السل وتشخيصاته ومستلزمات المختبرات بأسعار معقولة ومضمونة الجودة، ودعم استخدام الأدوات المبتكرة
- العمل على ضمان توفير فوائده البحث والتطوير في مجال السل بصورة مجانية في نقطة الرعاية، مع فصل تكاليفها عن نفقات البحث والتطوير.
- سوف تكون المشاركة الهادفة للمجتمعات المتأثرة بالسل والمجتمع المدني شرطاً أساسياً لجميع مراحل عمليات البحث والتطوير في مجال السل
- تسريع نشر أدوات مكافحة السل الجديدة والإسراع بتوسيع نطاقها بمجرد توفرها من خلال التعاون الوثيق - بين مطوري المنتجات والوكالات الفنية والجهات المانحة والحكومات والمجتمعات المتأثرة بمرض السل والمجتمع المدني - ومع توجيه الاهتمام إلى تحديث الإرشادات والعمل بشأن العوائق التنظيمية
- بناء القدرات، بما في ذلك قدرات المجتمعات المتأثرة بمرض السل والمجتمع المدني، للتحضير لطرح أدوات جديدة لمكافحة السل
- تدفع البلدان "حصتها العادلة" في الاستثمار المالي اللازم في البحث والتطوير في مجال السل (2 مليار دولار أمريكي سنوياً)، من خلال إنفاق ما لا يقل عن 0.1% من ميزانيات البحث والتطوير الخاصة بها على مرض السل.

4 استثمار الأموال اللازمة للقضاء على مرض السل

من خلال التعاون لتحقيق 100% من أهداف الإعلان السياسي للاستثمار المالي في الاستجابة لمعالجة السل، وتوسيع نطاق التمويل المحلي والدولي للتدخلات التي يقودها المجتمع لمكافحة السل.

ندعو على وجه التحديد إلى التالي:

- التعاون لتحقيق كامل الاستثمار السنوي البالغ 13 مليار دولار أمريكي اللازم لتحقيق هدف الإعلان السياسي، بما في ذلك: مضاعفة البلدان المانحة مجتمعة استثماراتها لمكافحة السل، بناءً على المساهمات بحصص عادلة؛ وزيادة البلدان المنفذة لاستثماراتها المحلية في مكافحة السل
- زيادة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ومرض السل والملاريا مخصصاته لمكافحة السل من 18% إلى 33%، اعترافاً بحجم الاحتياجات غير الملباة، ومعدل الوفيات المرتفع، والاستثمار المنخفض
- تطور البلدان المنفذة أنظمة التعاقد الاجتماعي التي توجه، لا سيما في سياقات انتقال الجهات المانحة، الموارد المحلية بفعالية إلى المجتمعات المتأثرة بالسل والمجتمع المدني
- تزيد البلدان المانحة الاستثمار في آليات التمويل المصممة خصيصاً للتدخلات التي يقودها المجتمع لمكافحة السل، فضلاً عن بناء القدرات وجمع الأدلة والشراكات والدعوة، بما في ذلك عن طريق مواصلة توسيع نطاق ما يلي: مشروع شبكة المنظمات المحلية لمكافحة السل (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية)؛ ومبادرة الحقوق المجتمعية والاستراتيجية الجنسانية (الصندوق العالمي)؛ ومرفق التحدي للمجتمع المدني (شراكة دحر السل) - تساهم كل من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والنرويج والمملكة المتحدة في هذه الآلية في الفترة من 2021 إلى 2023
- يشارك البرلمانون في حشد الموارد المحلية لضمان تمويل برامج مكافحة السل بالكامل، بما في ذلك تعزيز أنظمة المجتمع وتنفيذ أدوات جديدة.

الاستفادة من فيروس كورونا (كوفيد-19) كفرصة استراتيجية للقضاء على السل

من خلال وضع خطط للحاق لمرض السل / فيروس كورونا وتمويلها وتنفيذها لتمكين برامج مكافحة السل الوطنية من العودة إلى المسار الصحيح وتسريع التقدم نحو التزامات الإعلان السياسي، مع الاستفادة من إطار مكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ليس كذريعة للفشل في تلبية أهداف مكافحة السل، لكن كفرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل".

ندعو على وجه التحديد إلى التالي:

- وضع خطط للحاق لمكافحة السل / فيروس كورونا التي: تستند على مبادئ حقوق الإنسان: وإشراك المجتمعات المتأثرة بالسل والمجتمع المدني بشكل هادف في جميع المراحل: وتوسيع نطاق مبادرات الفحص والتتبع المشتركة لمرض السل وفيروس كورونا (كوفي -19)، باستخدام أحدث الأساليب: والاستفادة من البنية التحتية الوطنية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والابتكارات - مثل أنظمة البيانات في الوقت الحقيقي - لمرض السل
- توفير أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والواسعة ضمن التغطية الصحية الشاملة، التي تتجنب التكاليف الهائلة لمستخدمي خدمة مكافحة السل/ فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي تشمل دعم المجالات مثل الصحة العقلية والمساعدة القانونية والتغذية وفقدان الدخل / سبل العيش
- التعاون لضمان تخصيص الاستثمار المالي الكافي لتنفيذ خطط للحاق لمرض السل / فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك من خلال مسرع الوصول إلى أدوات فيروس كورونا (كوفيد-19)
- توسيع نطاق الاستثمارات في ركيزة التشخيص لمسرّع الوصول إلى أدوات فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك تخصيص الواضح للأموال للتشخيص متعدد الاستخدامات، الذي يغطي كلاً من مرض السل وفيروس كورونا (كوفيد-19)، مما يضمن المساواة والوصول
- يعد ضمان الاستثمارات الحالية في الاستجابة العالمية لفيروس كورونا (كوفيد-19)، والجهود المبذولة لتعزيز أنظمة التأهب للأوبئة على المدى الطويل، حساسة لمرض السل ويمكن الاستفادة منها كجزء من الجهود العالمية للقضاء على السل.

6 الالتزام بالمساءلة وتعدد القطاعات والقيادة بشأن السل

من خلال معالجة نقاط الضعف الحالية في المساءلة عن مرض السل، من خلال التنفيذ العاجل لإطار مساءلة وطني متعدد القطاعات مستقل لمرض السل في كل بلد (وفقاً لما تم الالتزام به بحلول عام 2019)، مع قيادة رفيعة المستوى ودعمها بنظام وطني قوي للرصد والمراجعة. واستخدام النتائج لتعزيز إجراء المساءلة، بما في ذلك إنتاج تقارير قطرية وعالمية سنوية حول التقدم المحرز بشأن الإعلان السياسي وعقد اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن السل في عام 2023.

ندعو على وجه التحديد إلى التالي:

- ألا تعتمد كل دولة فحسب، بل تنفذ أيضًا إطار المساءلة الوطني متعدد القطاعات بشأن مرض السل - مما يسهل مشاركة القطاعات المتنوعة (بما في ذلك المجتمعات المتضررة من مرض السل والمجتمع المدني والصحفيين والمحامين والقضاة وأعضاء البرلمان والمشاهير) ومع آلية مراجعة يتم إطلاقها عندما لا تتحقق الأهداف
- تقدم كل دولة، بناءً على إطار العمل الخاص بها، تقريرًا سنويًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التقدم المحرز نحو الإعلان السياسي واستخدام هذا التقرير كأساس لمراجعة سنوية للتقدم المحرز في مكافحة السل في البرلمان
- إنشاء آلية دولية مستقلة للاضطلاع بعملية سنوية لتوثيق ومراجعة التقدم الذي أحرزته الدولة تجاه تحقيق أهداف مكافحة السل، واقتراح إجراءات لتحسين الاستجابة، بما في ذلك عندما يكون التقدم ضئيلاً جدًا وبطيئاً جدًا للوفاء بالتزامات الإعلان السياسي. ويجب أن تضم هذه الآلية عضوية من كل الدول المانحة والدول التي تعاني عبء عالي لمرض السل، بما في ذلك ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المتأثرة بالسل والقطاع الخاص.
- تحرك عاجل نحو أنظمة جمع بيانات السل على المستوى الوطني في الوقت الحقيقي مصنفة حسب الفئات الرئيسية والفئات الضعيفة من السكان، وشاملة لمبادرات الرصد التي يقودها المجتمع التي تستهدف تحديد عوائق حقوق الإنسان التي تحول دون مكافحة السل والخدمات ذات الصلة
- عقد اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن السل (حصريًا) في عام 2023 - للاعتراف بأن السل لا يمكن إدراجه في جدول أعمال صحي أوسع ويجب أن يظل أولوية في حد ذاته، يجب أن يحضر الاجتماع رؤساء الدول وأن يتم عقد جلسة استماع مسبقًا للمجتمعات المتضررة والمجتمع المدني، مع تنظيم كلا الحدثين بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وشراكة دحر السل، مع المشاركة الهادفة للمجتمعات المتأثرة بالسل والمجتمع المدني. ويجب إعلامهم مباشرة من خلال نسخة ثانية من هذا التقرير المجتمعي، فجوة مميتة، على أن يستكمل في أواخر عام 2022.

مراجع

¹ الناس المصابين بالسل وشراكة دحر السل، 2019. إعلان حقوق المتضررين من مرض السل.

² التحالف العالمي للنشطاء السل، 2020. تفعيل الاستجابة القائمة على حقوق الإنسان لمرض السل: موجز فني لوضعي السياسات ومفندي البرامج.

